

العاهل المغربي يعزز إجراءات مكافحة كورونا بمستشفيات ميدانية

انتقلت الرباط إلى مرحلة متقدمة في مواجهة فيروس كورونا ضمن سياسة استباقية يقودها العاهل المغربي الملك محمد السادس تهدف إلى إقامة مستشفيات ميدانية في كافة جهات البلاد تشرف عليها المؤسسة العسكرية، في تحرك يرى مراقبون أنه سيساعد في محاصرة الوباء وفق استراتيجية صحية بدأت الحكومة في اعتمادها منذ بداية الأزمة.

وتأتي الخطوة بعد اطلاع الملك محمد السادس على آخر تطورات الوضع الصحي ببلاده من قبل وزير الصحة خالد آيت الطالب، والطاقة الاستيعابية للمستشفيات والوحدات الصحية، بمختلف جهات البلاد. وبحسب بيانات وزارة الصحة المعلنة الثلاثاء الماضي ارتفع عدد الوفيات إلى 83 حالة، بينما ارتفع إجمالي المصابين إلى 1141 حالة.

ويعول المغرب كثيرا على هذه المستشفيات الميدانية، وقد فتحت مقاربة الملك محمد السادس بإعطاء القوات المسلحة مساحة لمعاوضة جهود الدولة لمكافحة الوباء، الباب أمام مبادرات مماثلة للمجتمع المدني للقيام بذلك. وتكررت مصادر حكومية أن الإجراءات التي قدمت لوزارة الصحة تعكس ضرورة تنفيذ كافة المبادرات والمشروعات من هذا النوع، حيث ستقوم كافة المديرية الجهوية للصحة بتفعيل الاتفاقيات مع المجالس الجهوية والجماعية في هذا المضمار.

وبعد دخول المغرب حالة الطوارئ الصحية، تكون الدولة قد استكملت حلقة الإجراءات والتدابير السياسية والاقتصادية والإدارية لمواجهة جائحة كورونا.

القوات المسلحة الملكية أقامت خلال ستة أيام مستشفى قرب الدار البيضاء، ومستعدة لبناء أخرى في المناطق كافة

وأعلنت السلطات الشهر الماضي تقبيل الحركة في البلاد إلى أجل غير مسمى كوسيلة لا غنى عنها لإبقاء الفايروس تحت السيطرة، بعد تسجيل تطورات سلبية بشأن إصابة مواطنين غير وادين من الخارج.

والهدف من هذا الإعلان، كما قال وزير الداخلية، عبد الوافي لفتيت، "ليس توقيف الحياة الاقتصادية، بل حماية البلاد من هذه الأفة" مشيرا إلى أن حركة الأشخاص الذين من الضروري وجودهم بمقرات العمل ستستمر.

ويؤكد متابعون أن الملك محمد السادس كان حازما في تفعيل القرار السياسي بإغلاق المجال الجوي والبحري المغربي أمام المسافرين، وإلغاء كل التجمعات والتظاهرات الرياضية والثقافية والفنية والمساجد والمدارس، وإحداث صندوق خاص لمواجهة الوباء. وفي إطار الإجراءات الاحترازية من تقشي فيروس كورونا المستجد في السجون، أصدر الملك محمد السادس عفوا عن آلاف السجناء.

ودعا العاهل المغربي إلى "اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز حماية نزلاء مؤسسات السجون والإصلاحية التي تعنى بسجن القاصرين من انتشار فايروس كورونا".

وقالت وزارة العدل المغربية في بيان إنه "في إطار العناية الموصولة التي يحيط بها العاهل المغربي المواطنين المعتقلين في المؤسسات السجنية والإصلاحية، تفضل بإصدار العفو على 5654 معتقلا".

الرباط - شكل قرار العاهل المغربي الملك محمد السادس إنشاء مستشفيات ميدانية في أرجاء البلاد أحد أبرز الخطوات الاستباقية باتجاه مكافحة وباء كورونا، والذي يأتي ضمن استراتيجية متكاملة تعتمد على الحكومة للتصدي لأخطار عدوى الفايروس.

وكلف الملك محمد السادس بوصفه القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، المؤسسة العسكرية بوضع المستشفيات الميدانية، التي أمر بإقامتها تحت الخدمة لمعاوضة جهود القطاع الصحي بالبلاد.

وبهذا الإجراء تكون الرباط قد لحقت بركب الدول التي قامت بإنشاء مستشفيات ومراكز صحية جديدة مخصصة لمواجهة هذه الجائحة. واعتبر مراقبون أن هذه الخطوة تعكس مدى اهتمام أعلى هرم في السلطة بكيفية معالجة الأزمة وخاصة أنها تأتي استكمالاً لقرارات سياسية سابقة بدأ الملك محمد السادس في إعطاء تعليماته لتنفيذها منذ ظهور الفايروس في المغرب.

ويتولى كل من الجنرال عبدالفتاح الوراق المفتش العام للقوات المسلحة الملكية والجنرال محمد حرمو، قائد الدرك الملكي، والجنرال محمد العبار، مفتش مصلحة الصحة العسكرية للقوات المسلحة الملكية، تكليف الطب العسكري بشكل مشترك مع نظيره المدني للقيام بتلك المهمة.

وأعلنت القوات المسلحة الملكية عن تجهيز مستشفى قرب مدينة الدار البيضاء بني في غضون ستة أيام، كما أنها اتهمت الاستعداد لبناء مستشفيات ميدانية أخرى إذا استدعت الحاجة لذلك.

ويهدف المستشفى العسكري الميداني المقام في منطقة بن سليمان إلى تخفيف الضغط عن المراكز الطبية الأخرى في أنحاء البلاد.

ويتألف المستشفى من قسمين أحدهما طاقته الاستيعابية 260 شخصا، بينما القسم الثاني هو عبارة عن مبنى مجهز بعشرين وحدة عناية مشددة للمرضى الذين يعانون من حالات حرجة، وهو يحتوي على مئتي سرير.

وطرح فكرة الاستعانة بالمستشفيات الميدانية جاء لفناري أي مشاكل يمكن أن تعترض المؤسسات الصحية الحكومية في حال ارتفاع عدد المصابين بكورونا.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية عن بيان للديوان الملكي جاء فيه أن "القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، أصدر تعليماته للمفتش العام للقوات المسلحة لوضع المراكز الطبية المجهزة، التي سبق له أن أمر بإحداثها لهذا الغرض، بمختلف جهات المملكة، رهن إشارة المنظومة الصحية بكل مكوناتها، إن اقتضى الحال وعند الحاجة".

وأوضح البيان أن المبادرة جاءت خلال تروؤس العاهل المغربي جلسة عمل خصصت لتتبع انتشار الوباء بالبلاد، وتأتي في إطار المقاربة الاستباقية منذ بداية ظهور الفايروس، وتعزيز الإجراءات الوقائية والاحترازية غير المسبوقة، التي اتخذتها القطاعات والمؤسسات المعنية، بهدف الحد من انتشاره، ومواجهة تداعياته الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

تونس تفرض سلطة القانون خشية خروج الوباء عن السيطرة

السلطات تحذر المواطنين من خطورة الأوضاع قبل تشديد القيود



قوة القانون هي الفيصل

الالتزام بموجبات الحجر الصحي العام وحظر التجول ستمثل للعقوبات الجزرية وقد توجه تهمة القتل على وجه الخطأ لمن ينقل عدوى كورونا لشخص آخر.

وشدد الوزير "على ضرورة أن يكون المواطن واعيا ويقدّر حجم مسؤوليته أكثر من أي وقت مضى"، مؤكدا على أنهم سيكونون صارمين في تسليط العقوبات واتخاذ القرارات.

وتزداد مخاوف التونسيين من استفحال الوباء في الوقت الذي جاءت فيه أخبار شبه مطمئنة تفيد بالنسج في وقت وصل فيه إجمالي عدد الإصابات إلى 596 حالة مؤكدة و22 حالة وفاة.

وتتخوف مصالح وزارة الصحة من إمكانية فقدان النتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة الماضية، بعد تدهور الوضع الصحي وتزايد حالات العدوى بسبب تكتم بعض المواطنين عن إصابتهم بالفايروس ورفضهم التنقل للإقامة في المستشفيات.

والقصة إن "فشل الحجر الصحي الذاتي للمصابين بالوباء سيدفع إلى اتخاذ إجراءات أكثر نجاعة تتمثل في نقل المصابين إلى المستشفيات بقوة القانون"، في وقت وصل فيه إجمالي عدد الإصابات إلى 596 حالة مؤكدة و22 حالة وفاة.

وتتخوف مصالح وزارة الصحة من إمكانية فقدان النتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة الماضية، بعد تدهور الوضع الصحي وتزايد حالات العدوى بسبب تكتم بعض المواطنين عن إصابتهم بالفايروس ورفضهم التنقل للإقامة في المستشفيات.

ولعل الإصططاف الكبير للأفراد أمام مقرات البريد للحصول للقات الهشة والضعيفة على منح استثنائية لجابهة الأزمة، خير دليل على ضعف إمكانيات المواطنين في توفير حاجياتهم الأساسية، وهو ما مثل نقطة تحول في سرعة انتشار الفايروس بسبب التراحم والتجمعات بشكل لا يطاق.

وحق للسلطات استعمال قوة الردع في حالة مكافحة الوباء، فضلا عن اتخاذ إجراءات قاسية واستبدادية لها أبعاد إستراتيجية حفاظا على سلامة المجتمع. وسبق أن أمر الرئيس التونسي قيس سعيد قوات الجيش بالانتشار في الشوارع لإجبار الناس على احترام إجراءات الإغلاق المرتبطة بالفايروس.

وأعلن حجرا صحيا عاما بالبلاد، وطلب من أغلب المواطنين البقاء في

فرضت المخاوف من انتشار فايروس كورونا بشكل أوسع على السلطات التونسية اتخاذ إجراءات رديئة جديدة، عبر التصدي لمخالفتي الحظر الشامل بقوة القانون، في رسالة يرى مراقبون سياسيون أنها تعكس فشل الدولة في مواجهة الأزمة بعد أن غلبها المرض وهي غير قادرة على قول ذلك صراحة إلا من خلال هذا الأسلوب مع تهيئة المواطنين نفسيا قبل تشديد القيود بشكل أكبر.

خالد هدوي

تونس - اعتمدت السلطات التونسية أسلوب "الترهيب والترغيب" في مسار مواجهة تفشي وباء كورونا مع استخدام كافة الطرق الرديئة الممكنة في محاولة لمحاصرة هذا الفايروس قبل خروجه عن السيطرة.

واعتبر مراقبون أن هذه الخطوة رغم أنها جاءت متأخرة خاصة بعد أن تخالفت بشكل أو بآخر في تطبيق القانون المتعلق بحالة الحظر الشامل رغم نجاح حظر التجوال المفروض من الساعة السادسة مساء وحتى الساعة السادسة صباحا من اليوم الموالي، إلا أنها تعكس القلق المتنامي بين الطبقة السياسية في دخول البلاد في مشكلة هي في غنى عنها حاليا.

وتدل تصريحات وزير الصحة عبداللطيف المكي على خطورة الوضع الذي بدأ يخرج عن السيطرة على ما يبدو مع تواصل تواصل استهتار بعض المواطنين بالحجر الصحي.

وأكد وزير الصحة الثلاثاء أن تدهور الوضع الصحي بسبب عدم التزام فئة من المواطنين بإجراءات الحجر الصحي الشامل يستوجب استعمال قوة القانون لردع كل المخالفين لهذه الإجراءات، وهو ما يضيّق الخناق على المواطن بين خطر الوباء وضرورة توفير مستلزماته.

وقال المكي خلال ندوة صحافية عُقدت بمعية وزير الداخلية هشام المشيشي في

ولم تخف السلطات الأمنية قلقها من أن التدابير المعمول بها حاليا لم تؤت ثمارها حتى الآن وأن الوقت يبدو ملامئا لغرض المزيد من القيود.

وأكد وزير الداخلية هشام المشيشي أنه "في حال تواصل حالة الانفلات وعدم

توقرت هذه الأحزاب السياسية في اجتماعاتها السابقة ووضعت خلافاتها جانباً في هذه الظرفية الخاصة والوقوف صفا واحداً إلى جانب السلطات العليا في البلد في خطتها الاستباقية. ونسبت وكالة الأنباء الجزائرية لرئيس حزب الاتحاد من أجل الجمهورية سيد محمد ولد الطالب عمر قوله إن "الأحزاب السياسية المعنية وأعضاء الحكومة المشاركين في هذا اللقاء سيشرعون تدارس القضايا الوطنية في هذه الظرفية الخاصة وتوحيد كافة الجهود من خلال بلورة خطة عمل جادة لمواجهة هذا الوباء".

وأوضح أن الهدف من هذا اللقاء هو التشاور بين رؤساء الأحزاب المعنية حول

ووضعت هذه الأحزاب السياسية خلافاتها جانباً مؤقتاً ودخلت في هدنة لمعاركها التي لا تنتهي وبدات في الانخراط في جهود الدولة لمحاربة فايروس كورونا.

وعقد 14 حزبا ممثلا في البرلمان الثلاثاء بمقر حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم في نواكشوط الغربية اجتماعها التأسيسي الثالث لوضع المسلمات الأخيرة على خطتها الخاصة في هذا المضمار.

ويقول مراقبون إن هذا الاجتماع رغم أنه يأتي في ظرف صعب تعيشه الدولة إلا أنه يؤكد مدى سلاسة تسيير شؤون الدولة بعيدا عن الأحزاب الإسلامية التي كانت في السلطة قبل سنوات.

الأحزاب الموريتانية ترسي هدنة لمعاركها السياسية

الإجراءات المتخذة لمواجهة هذا الفايروس من منطلق وطني وتحصين البلاد والعباد في وجه هذا الوباء العالمي.

وتواجه الحكومة ضغوطا من الأحزاب لزيادة حزمة الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها بهذا الخصوص حتى الآن مع وضع أسس لحل كل المشكلات التي تعترض تنفيذ الخطة على النحو الأمثل. وقال ولد الطالب عمر إن "الإجراءات المتبعة نابعة من الرؤية المتبصرة لرئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني وشكلت مفخرة لكل الموريتانيين سواء تعلق الأمر بسرعة تدبيرها وشموليتها أو جاهزيتها ودفقة تنفيذها".

وقرر حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم في مارس الماضي دعم



على أهية الاستعداد